

المستشفيات في وضع مالي حرج.... فهل يقف بعضها؟ مليار و300 مليون دولار متاخراتها لدى الجهات الضامنة

بما أن المنشدات والجمعيات العمومية واللقاءات مع الوزراء المعينين لم تؤد إلى النتيجة المتواخة، حاولت نقابة المستشفيات الخاصة في لبنان اتصال صوتها بطريقة مختلفة، فأطلقت حملة اعلانية على الطرق الرئيسية للمطالبة بمستحقاتها المتراءكة على الدولة والمؤسسات الضامنة والمُقرّرة بنحو مليار و300 مليون دولار. شعار الحملة "حالتنا حرجة... المستشفيات نحو الانفجار"، جاء ليضع الأصبع على جرح المستشفيات عليها بذلك تشنح الهم الحكومي والرأي العام بدقها ناقوس الخطر الذي يهدد بإفلاتها في حال لم تبادر الدولة إلى الدفع، وفق ما يقول نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة سليمان هارون لـ "النهار". والحملة التي اطلقتها النقابة وفق ما يشرح هارون تهدف أولاً إلى "التنبيه إلىضرر الذي يسببه التأخير المستمر بتسييد مستحقات المستشفيات"، وتاليًا "ضرورة إعادة النظر بالموازنات للمستشفيات، على اعتبار أن الموازنة المخصصة للاستشفاء ليست كافية، فيما الارتفاع لا يزال على الأرقام السابقة التي أثبتت أن ثمة نقص سنوي يقدر بنحو 70 مليار ليرة سنويًا. وهذا النقص يتراكم ولا مجال لتسويده، بما يعني أن ثمة تزفافاً حاداً في مالية المستشفيات". ويبدو أن الامر لن يقتصر على الحملات الاعلانية إذ تحضر النقابة إلى تحرك في اتجاه وزارة الصحة في 21 حزيران، وهو أمر اعتبره وزير الصحة جميل جبق محفقاً "أقدر تحركهم وأشعر بمعاناتهم لأنني اعتبر ان هناك مستشفيات كثيرة في لبنان تعيش على السقف المالي لوزارة الصحة، معتبراً أن بعض المستشفيات "لا تستطيع الاستمرار في عملها الا اذا قبضت مستحقاتها من الوزارة، وكل هذه المستشفيات فيها من 200 الى 300 مواطن يعتاشون مع عائلاتهم في رواتبهم، وهم ينتظرون قبض مستحقاتهم من الوزارة ليقوموا بتسييد الرواتب". لكنه أكد في المقابل "أنه تم تحويل المال المستحق لهم، واعتقد انه خلال 48 ساعة سيصل إلى حسابات المستشفيات جزء كبير من الاموال كدفعة أولى. ونحن في صدد استكمال الدفعات المتبقية". وإذ عزا التأخير في دفع المستحقات إلى أمور لو جستي، أكد أن "هذا الامر خارج عن اطار عملنا في وزارة الصحة، لأننا حولنا الاموال لغاية 1/9/2018 وسنقوم بتحويل الجزء المتبقى كي تغفل العام 2018 بأكمله". إلا أن هارون الذي رحب بالمبادرة، أكد أنه حتى الآن لم تعرف المستشفيات قيمة هذه المبالغ التي ستتسدد، و"لكن وإن صدقوا فإن المسألة لا تتوقف هنا، فالمتاخرات المتوجبة للمستشفيات تعود إلى العام 2012، وتاليًا على المعينين معالجتها قبل فوات الاوان". ويترامن التعرّف المالي للمستشفيات مع عدم قدرتها على الاستدامة في ظل ارتفاع الفوائد على الحسابات المدينية بما يزيد من صعوبات الاستدامة، اضافة والطاقة وسواها، وتعذر تسديد مستحقات المستشفيات للموردين، وإزدياد الطلب على الخدمات الاستشفائية على انواعها وما يواكبها من تصاعد للكلفة، وتراجع لقدرة المستشفيات على تلبيتها في غياب تطبيق الحلول الكفيلة بدعم القطاع، في حين ان إمكانات المستشفيات لتقديم الخدمات آخذة بالتقلص، بدليل تأجيل المواعيد الى فترات طويلة للحالات غير الطارئة والحرجة التي تردها وعلى الرغم من الازمة هي أزمة مالية، إلا أن هارون لا يلقي اللوم على وزيري الصحة والمالي في مسألة الموازنة المخصصة للاستشفاء، إذ "ليس في مقدورهما فعل اي شيء من دون مجلس الوزراء، لأن القرار يجب أن يكون من الحكومة، وتاليًا لا يمكن الطلب من وزارة المال أو وزارة الصحة تسديد متوجبات المستشفيات اذا لم تكن موازناتهم مؤمنة". وفيما يؤكّد وزير الصحة أن التقشف لم يلحق موازنة وزارته، إلا أن هارون قال "حتى ولو أنهم لم يخفضوا موازنة الوزارة للاستشفاء، ولكن المعروف ثمة كسر سنوي يقدر بنحو 70 مليار ليرة. وهذه المشكلة لم تعالج، بما يعني "ان الكسر يتراكم. وهذا الامر لا يقتصر على موازنة وزارة الصحة، بل يسري على كل الجهات الضامنة الاخرى، فالموازنات المخصصة للاستشفاء غير كافية، ويجب زيادتها والا فإن المشكلة ستتفاقم وهو ما حصل فعلاً". المستشفيات في وضع حرج قد يصل إلى الاقفال، وهذا التحذير جدي وفق هارون "لأن المستوردين يطالبون بتسييد مستحقاتهم فيما الموظفون يطالبون برواتبهم وإتلاف الزيادات عليها. في المقابل تعمل المستشفيات بشكل يفوق قدرتها الاستيعابية من دون أن تجد في المقابل اي بارقةأمل للصعود". إذا بقينا على هذا الحال، فإن الامر متوجه نحو الاسوء... إلى أن نصل إلى الانفجار النهائي"، يؤكد هارون "أن المستوردين لا يسلمون المستلزمات الطبية والأدوية والامصال للمستشفيات الا اذا دفعوا نقداً، كما تعاني المستشفيات من التأخير في تسديد رواتب موظفيها". وفي ظل وجود الكثير من المتاخرات وعدم وجود ايرادات للمستشفيات لتسديد ما يتوجب عليها، ثمة مستشفيات أوقفت علاج الامراض المستعصية "الكيميائي" بسبب كلفته المرتفعة. علماً أن بعض المستوردين يصررون على المستشفيات تسديد ما عليهم في مهلة اقصاها 6 أشهر، فيما المستشفيات عاجزة عن ذلك. "في آخر احصاء لقيمة المستحقات، تبين أنه لتاريخ 31/3/2019 ثمة تراكمات من سنّة 2012 تقدر بـ 300 مليون دولار على مجمل الجهات الضامنة الرسمية، وهذا الامر ليس مستغرباً وفق هارون، "فالموازنات المخصصة للاستشفاء لم تعد كافية". بالنسبة إلى مستحقات صندوق الضمان، يؤكد هارون أن الاخير يعمد إلى دفع سلفات، وتاليًا لم يعد هناك كسر، ولكن ثمة مستحقات تقدر بين 600 و700 مليار ليرة حتى مع نظام السلفات." ازاء هذا الواقع المالي والنفدي المتردي وغير المعهود، ومع تدني تعرّفات الخدمات وعدم الإستجابة إلى إعادة النظر بها، ليس مستغرباً أن يزداد الوضع سوءاً خلال الفترة القادمة ما لم يبادر المعينون إلى القيام بواجباتهم تجاه المستشفيات الخاصة وإنقاذها قبل تفاقم المشكلة إلى ما لا تحمد عقباه.